

ولعل وجه ذلك ما سياتي من ان يوم الجمعة عيد وصوم مكره وما نقله عنه عن ابي
الفضل وغيره في شرحه على اكثر من صوم يوم الجمعة بانفراجه يستحب عند الحاجة كما في
والخميس وكذا الكراهة في البرازية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند الامام ومحمد
الروحي والنجاشي والمزيد ولا بأس بصيام يوم الجمعة وقال ابو يوسف جازي في كراهية
الان يصوم قبله او بعده ففي الاحتياط ان يصوم يومها اخر وانما دليله انما
الحديث ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحضروا لي الجمعة بقيام من يومه الا بالي
رواه مسلم واذا من عن هذه الامة فقهرها بالمتن اوله ان التخصص بدعة فلا يصح لي الجمعة
قبل ليلة الجمعة او ليلة بعدتها والكرهية كالصوم محتمل والمراد بالليلة اجازتها
وهل المراد بسببها او غلبتها ترد قال بعض الفضلاء ولو وافقه ليلة الجمعة ليلة السبت
من شعبان المستحب اجازتها وهل يجب قيامها نظر الكونها ليلة النصف والسكره
نظر الكراهة في ليلة الجمعة فيه تردد والمنع خشيته من الوقوع في الجرم اللهم الا ان يقال
ان يتمريد العبادة واقعة حيث تحضرت ليلة شعبان الله قول وقوله خشيته الوقوع
في الجرم فيه نظر لان النهي عن اجازتها ثبت بخبر الاحاد وهو لا ينعى الحرام بل الكراهة فالله
قال خشيته الوقوع في الكراهة التي صوابها وقراءة سورة الكهف فيها يدرك المداومة
على قراءة سورة الكهف في يوم الجمعة دون غيره من الايام ودون غيرها من السور اقول
على الكراهة هو الباقي واهام التفضيل كسورة السجدة وهل تنفي في غير ذلك
مقتضى الدليل عدم المداومة لان المداومة على الصيام بل يستحب ان يقرأ ذلك اجازتها
بالاثر فان لزوم الايام والتفضيل يتحقق بالترتيب اجازتها في كل ليلة التامة
اي بالجر عطف على لزوم وقوله لزوم صلاة الجمعة وقوله وقت الاستوى عند استواء الشمس
في كيد الساعات ووقوع عبارات الفقهاء ان الوقت المكروه هو عند انقضاء النهار وال
الشمس قال الفاضل القمي في ولا يخفى ان زوال الشمس عنها هو عقب انقضاء النهار وال
فصل وهو القدر لا يمكن اذ صلاة فيه فعمل المراد ان لا يكون الصلاة على قول ابو يوسف
في ذلك الوقت بحيث يقع خزيه في هذه الزمان او المراد هو النهار الرسمي وهو من اول
طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل زواله بنصف النهار

او وهو يفيد ما ترجمه العلامة العثماني من حمل النهار على النهار الشرعي على قول ابو
الفضل المعتمد قال بعض الفضلاء يظهر من صحيحه فان التواتر والشرح بخلافه اقول
قال المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف المصنف
المتوفى كما غزاه ابن امير حاج في سنة المنة انه اقول لما وكي كتب ثلاثة حادي المصنف في حادي
اللاهوتي والواوي القسري ولا اذكر فيهما ارايد ابن امير حاج ومحمد وعوى المصنف في حادي
عليه لا يتتبع في المصنف في المصنف كيف واصحابه المصنف في حادي المصنف في حادي
ما تواتر على قولها ومشي اصحابه المصنف في حادي المصنف في حادي المصنف في حادي
عن ما في الفتاوى وعلم ان ما نقل عن ابي يوسف رواية عنه لا عهد قال في المتن انما يتتبع
عن جمع الجمع عن ابي يوسف نحو انما نقل وقت الزوال يوم الجمعة وركعتي الجمعة او لا فاق
بعث ان ذلك رواية عن ابي يوسف وصريح كلامه اللهم ان الله ذهب عنه وهو خيار ايام
الاسبوع فان قيل هل يوم الجمعة افضل ام الليلة قامت يوم الجمعة افضل لان معرفة هذه
الليلة وضمتها لصلاة الجمعة وانها في اليوم فليان افضل كذا في المصنفات قال بعض الفضلاء
ولان ساعة الاجابة في يوم الجمعة الا لله بالمكن وذكر نور التتمعة شرح سياجها العلامة
المفتي انه ذهب لبعض ذوي القدر الى ان ليلة افضل من ليلة القدر وهو عريب
يحتاج الى توقيف وفيه ساعة اجابة اقول ساعة الاجابة تختلف فيها وما ذكره
فصا يفيد انها مهمة وهو قول قال القرافي وهو الاشارة فيسمع التعرض لها باحضار
القلب وملازمة ذكر الرب قال يصل الله عليه وسلم ان في يوم الجمعة ساعة لا يرفعها مسلم
يسال الله تعالى فيها الا اعطاه وقدم المصنف في حادي المصنف في حادي المصنف في حادي
يوم الجمعة في وقت العصر عند غروب الشمس انما هو في الانسب الاقتصار على اجازتها
وقيل اذا قصد الخطيب المنبر الى ان يترك فان قلت صعوده الى المنبر يتفاوت باختلاف
الخطيب بل الواحد اذا قد تقدمه وياخره فبذلك تقدمه في حق كل خطيب واختلافها
في حق الخطيب الواحد باعتبار تقدمه وتأخره قلت لا مانع من ذلك ومن ثم قيل في حادي
حق كل خطيب وسامية من حين صعوده الى المنبر فلا يدخل المفضل فيه فان قلت
كيف يصح حال الخطبة وقراءتها بالانصات عند سماعها قلت المراد من الدعاء تحضاره
بقائه وهو في وفيه يجب اذ المقدم من الانصات ملازمة حضي الخطبة واستماعه اقلبه